المعطوف لانه صرف النظر الى ماخلق لأجله لاتم الابه
لكنه حذف الشارح لان المطالعة ليست مقصودة فى نفسها
بل لأجل الاطلاع فذكر السبب مغن عن ذكر المسبب وعلى
هذا يجب ان يقدر معطوف مناسب ايضا فى قوله الى تلقى
ماينبئ الى آخره اى والاحساس به واما النسخة الثانية فيكون
الاطلاع فيها مفسرا للمطالعة على مانقلناه من الصحاح لكن
يفوت كمال الملائمة حينئذ كما لايخفى   وينبئ عن اجتناب
الخ لقم الاجتناب لان التلقى الى ماينبئ عن مساقطه ومنهياته
ليس الا للاجتناب لكن الاولى ان يتركه ويقول بدل منهياته
سخطه لحسن المقابلة لان المرضاة مصدر فالاحسن ان
يقال بمصدر مقابل لها بحسب المعنى ويجب ايضا ان يعلم
ان ماذكره فى السمع هو الأصل والعمدة فى الصرف لما خلق
وليس ذلك منحصرا فيه اذ صرف السمع الى تلقى ماهو ضرورى
فى تعيش الانسان ليتمكن به من العبارة وصرفه ايضا
الى تلقى الأشياء التى فى استماعها عبارة كسماع كلام الله تعالى
وكلام الرسول وغيرهما من الآثار والاخبار النافعة فان
استماعها عبارة مع قطع النظر عن كونها اوامر او نواهى
وكذا صرفه الى استماع انواع الاصوات ليستدل بها الى وجود
الصانع صرف الى ماخلق لاجله   اذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص الخ
بيان اعتبار خصوص المنعم هنا لم يكن مقصودا بالاصالة بل
القصد الأصلى الى بيان اعتبار وصول النعم الى الشاكر انما
يظهر من التعريف بملاحظة انه اعتبر فيه انعام الله تعالى
على عبده الشاكر واما كون الشكر العرفى واقعا فى مقابلة
النعم وكونه على جهة التعظيم حتى يتم بهما امر العموم والخصوص
بين العرفيين فان من له ادنى مسكة يعلم ان صرف العبد جميع
ما انعم

هذا بناء على ماوقع فى اكثر النسخ المعتبرة واما الواقع فى بعض النسخ من لفظ المرضيات على صيغة الجمع فالظ انه تحريف منه رحمه

لا تتميم باهو المعتبر فى تعريف الشكر كما توهم اذ هذا القيد مصرح به فى التعريف تصريحا واضحا لا يخفى على احد فلا حاجة الى ذكر هذا القيد للتتميم لان المقام ليس مقام التعريف وله تمام تفصيل قيوده بل مقام بيان اعتبار وصول النعم الى الشاكر فكل مقدمة لها دخل فى هذا البيان يجوز ايرادها والا فلا وعلى ماذكرناه ظهر دخل هذه المقدمة فى بيان ماهو المقصود اعنى ماذكره هذا المتوهم منه رحمه

فاندفع مايقال ان الوجه الذى ذكره فى بيان النسبة بين العرفيين مستدرك اذ قد اعتبر هذا الوجه فى ضمن الوجه الاول

ما انعم له ليس الا لتأدية حق النعم بما يليق بها وهذا اعنى المقابلة
وكون ذلك الصرف على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا مما لا يمكن
ان يشك فيه عاقل ايضا   فغلط من باب الخ مع توهم انحصار
الحمد العرفى فى الافعال الثلاثة احادا لا ثنائى وثلاث لتوهم انسباق
من ظاهر كلام الشارح فى تفصيل الفعل والا فلو جوز القائل
صدق الحمد على الافعال المقصودة لم يجزم حكمه بان الافعال
مطلقا جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه فى الوجود
عن سائر اجزائه لان بعض ماصدق عليه الحمد عين صرف
الجميع فحينئذ لا يصح كلامه على الاطلاق الذى يبنى ماذكره
عليه من ان النسبة بينهما بحسب الوجود لا بحسب الحمل الذى
لا منافيه فظهر ان منشأ غلط القائل مجموع الامرين بل
الركن الأعظم فى منشأ غلطه هو الامر الثانى الذى ذكرناه
بل لا يبعد ان يقال ان منشأ غلطه هو ذلك لا ماذكره الشريف
فكأنه قال كل مايصدق عليه الحمد جزء من الشكر غير
محمول عليه لامتيازه فى الوجود الخ فاذا كان حال الجميع
ماصدق عليه الحمد هكذا لم يوجد فرد من افراد الحمد يصدق
عليه الشكر لان مفهوم الكل لا يصدق على جزئه الممتاز فى
الوجود فلا يكون بينهما عموم وخصوص بحسب الحمل اذ لا تصادقا
على شئ واحد فيكون غرضه من بيان جزئية ماصدق عليه
الحمد مطلقا جعلها دليلا على عدم تصادقهما بحسب المفهوم
حتى يصح الحكم بان النسبة بينهما بالعموم والخصوص ليست بحسب
الحمل بل بحسب الوجود لانه اينما وجد الشكر وجد الحمد
لانه جزؤه ولا يلزم من وجود جزئه وجوده ومن هذا التقرير
ظهر ان منشأ غلط القائل ليس ماذكره الشريف بل توهم انحصار
افراد الحمد فى الافعال الثلاثة احادا كما هو المتبادر من ظ

قوله ومايقال قيل القائل خواجه صدر الدين تركه وقيل هو استاذ الشريف قرأ عليه شرح المطالع أولا ثم قرأ على مولانا مباركشاه فى بلاد الشام ثانيا منه رحمه

Copyright © King Saud University